بنية الفعل الثلاثي اللازم وعلاقتها بالمشتقات الوصفية
دراسة تحليلية دلالية

د. أسماء بنت علي الموزان
قسم اللغة العربية– كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

بنية الفعل الثلاثي اللازم وعلاقتها بالمشتقات الوصفية
دراسة تحليلية دلالية

د. أسماء بنت علي الموزان

قسم اللغة العربية– كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

تاريخ تقديم البحث: ١٨/ ٨/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٦/ ٤/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

للفعل اللازم في العربية أبنية خاصة يعرف بها، ولهذه الأبنية علاقة بالمشتقات الوصفية؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ويتناول البحث "بنية الفعل الثلاثي اللازم وعلاقتها بالمشتقات الوصفية" بدراسة تحليلية دلالية، ويهدف إلى الوقوف على الخصوصية التي تتميز بها أبنيته؛ من حيث التكوين الصوتي، والدلالات الصرفية، ومن ذلك أن (يَفْعُل) بضم العين هو الأصل في مضارع الفعل اللازم (فَعُلَ)، وتناسقهما على عين مضمومة في الماضي والمضارع دليل على خصوصية (فَعُلَ) ووقفه على اللازم، وأن الفعل اللازم يُمنع بناؤه للمفعول إلا في حالات محدودة، بسبب العلاقة الإجبارية التي تربط بين الفعل اللازم وفاعله، كما يهدف إلى دراسة علاقة التداخل والتركُّب بين أبنية المشتقات الوصفية من الفعل اللازم في أبواب الثلاثي المجرد، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وكان من نتائجها أن هذا التداخل نِتاجُ ما سمعه العربي من العربي، أو التقارب في المعاني، أو المبالغة فيها، أو لإرادة التفريق بين أبواب اللازم من الثلاثي المجرد.

الكلمات المفتاحية: الفعل اللازم– الأبنية– الخصوصية– التكوين الصوتي–الدلالة الصرفية– المشتقات الوصفية.

The Morphology of The Intransitive Triple Verb In Arabic and its Relationship to Descriptive Derivatives Semantic Analytical Study

Dr Asma'a bint Ali Al-Mozan
Department of Arabic Language - Faculty College of Education in Al-Kharj
Prince Sattam bin Abdulaziz university

Abstract:

The intransitive verb in the Arabic language has special morphologies by which it is known. These morphologies have a relationship with descriptive derivatives such as the noun of the subject, the noun of the object, and the simile adjective.

This research addresses "the morphology of the intransitive triple verb in Arabic and its relationship to descriptive derivatives" with a semantic analytical study. This research aims at identifying the specificity that characterizes the morphologies of the intransitive verb in terms of its phonetic composition and morphological connotations, such as (Yaf'aul) with Dhamah [Arabic short vowel 'u'] on letter Aine ('a), which is originally the present verb for the past verb (Fa'aul) also with Dhamah on letter Aine ('a). This phonetic harmony between them in terms of the presence of Dhamah on Aine letter is evidence of the specificity of (Fa'aul) and limiting. It is an intransitive verb. The Arabic intransitive verb should not be an objective, passive voice mode, except in limited cases. Because of the obligatory relationship between the Arabic intransitive verb and its subject. It also aims at studying the overlap and superposition relationship between morphologies of descriptive derivatives from the chapters of the Arabic intransitive abstract triple verb. The study relied on the descriptive analytical method. Among its results were that this overlap is the result of what the Arabs heard from each other, or because of the similarity or exaggeration in meanings, or because of the desire to differentiate between the chapters of the intransitive abstract triple verb.

key words: transitive verb, structures, privacy, phoneme, semantic morphology, descriptive derivatives.

المقدمة:

موضوع البحث وأهميته:

من مظاهر تصريف الفعل تقسيمه إلى لازم ومتعدٍّ، وهو تقسيم روعِي فيه الجانب الوظيفي للفعل على مستوى الجملة الفعلية، وللفعل اللازم أبنية تَتَبَّعَهَا العلماء، وحصروها في مصادر النحو والصرف، وقد أُطلِقَ عليه مصطلحات متعددة؛ فهو اللازم، والقاصر، وغير المتعدي، وغير الواقع، وغير المجاوِز[1]، والملاحظ أنها كلها مصطلحات مرتبطة بالوظيفة التركيبية للفعل، وتتفق مع مفهومه النحوي، وطبيعة عمله في الجملة، ولعل في هذه المصطلحات إشارة دلالية إلى ركائز أساسية، لعلاقة الفعل بمكونات الجملة الفعلية، ومن خلالها تظهر القيمة الدلالية لأبنية الفعل اللازم، والغاية اللغوية من استخدامها، تقف هذه الدراسة على هذه الأبنية لما تمتاز به أبنية الفعل اللازم من خصوصية في التكوين الصوتي والدلالة الصرفية.

أهداف البحث:

١. تحليل الخصائص الصوتية لأبنية الفعل اللازم، ودلالاتها الصرفية، التي يظهر انسجامها مع التكوين الصوتي لهذه الأبنية.

٢. الكشف عن العلاقة الصوتية التي تربط بين الماضي الثلاثي اللازم والمضارع منه.

---

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ١/ ٤٣٩، جامع الدروس العربية، ٣٤.

٣. إبراز أثر البناء الصوتي في إمكان صياغة المبني للمفعول من الفعل الثلاثي اللازم.

٤. الكشف عن الأسباب التي تحكم علاقة التداخل والتركُّب بين أبنية الفعل اللازم في أبواب الثلاثي المجرد والمشتقات الوصفية، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ لأن أبنية الفعل اللازم تؤثر في التنوع البنيوي للمشتقات الوصفية، وعلاقتها بالمشتقات الوصفية متفاوتة من حيث الكثرة والقلة.

لذا جاءت هذه الدراسة بعنوان: "بنية الفعل الثلاثي اللازم وعلاقتها بالمشتقات الوصفية، دراسة تحليلية دلالية".

الدراسات السابقة:

سبق البحث ببعض الدراسات التي تناولت الفعل اللازم، ومنها:

١. دراسة "الفعل اللازم وما يلازمه من حروف الخفض في القرآن الكريم: دراسة نحوية تطبيقية"، نعيم أحمد نعيم عبد الرحمن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النيلين، السودان، الخرطوم، ٢٠٠٠م.

٢. دراسة "الخصال التي تعدي الفعل اللازم"، فائزة بنت عمر بن علي المؤيد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٤، ع١، ٢٠٠٢م.

٣. دراسة "جدلية الفعل المتعدي واللازم"، يوسف سليمان عليان، إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، الأردن، مج١٤، ع٢، ٢٠١١م.

٤. دراسة "تعدي الأفعال ولزومها في القرآن الكريم وأثر ذلك على المعنى"، محمد السيد رزق حسانين، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر، ع١١، ٢٠١٥م.

وقد كان التركيز في الدراسات السابقة منصبًّا على تعدية الفعل اللازم، والتفريق بينه وبين الفعل المتعدي، وقد شابهت هذه الدراسة تلك الدراسات بعرض أبنية الفعل اللازم ومعانيها، إلا أن الدراسة الحالية تمتاز باهتمامها بتحليل أبنية الفعل اللازم؛ من حيث التكوين الصوتي والدلالة الصرفية، للوقوف على خصوصية أبنية اللازم من هذين الجانبين.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

تبويب البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يقوم البحث على مقدمة، احتوت على موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة وما أضافته هذه الدراسة عليها، ومنهجه، وتلا المقدمة تمهيد عرض البحث فيه بإيجازٍ مفهوم الفعل اللازم، ثمَّ الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التكوين الصوتي والدلالة الصرفية لأبنية الفعل اللازم، وفيه مطلبان؛ المطلب الأول: أبنية الفعل اللازم ودلالاتها، والمطلب الثاني: تحليل أوجه العلاقة بين الخصائص الصوتية والدلالية لأبنية الفعل اللازم.

المبحث الثاني: تأثير المكونات الصوتية لبنية الفعل الثلاثي اللازم في صياغة مضارعه وبنائِه للمفعول، وفيه مطلبان؛ المطلب الأول: صياغة الفعل

المضارع من الفعل الثلاثي اللازم، والمطلب الثاني: بناء الفعل الثلاثي اللازم للمفعول.

المبحث الثالث: العلاقة بين أبنية المشتقات الوصفية وأبنية الفعل اللازم في أبواب الثلاثي المجرد، وفيه مطلبان؛ المطلب الأول: التداخل بين أبنية المشتقات الوصفية من أبواب الفعل الثلاثي اللازم، والمطلب الثاني: صياغة المشتقات الوصفية من الفعل الثلاثي اللازم بين القلة والكثرة.

ثم الخاتمة، وفيها أهم ما خلصت إليه الدراسة، ثم مصادر البحث ومراجعه.

***

التمهيد: مفهوم الفعل اللازم:

الفعل اللازم: "هو ما لا مفعول له أصلًا: لا بنفسه, ولا بحرف جر"(١).

وعُرِّفَ الفعل اللازم بأنه: "ما لا ينصب المفعول به كقَامَ وقَعَدَ، ويكثر في باب فَعُلَ وفَعِلَ، وفي الفعل المطاوع كشَرُفَ وظَرُفَ وفَرِحَ وحَزِنَ وانْصَرَفَ واجْتَمَعَ"(2).

واللازم: ما تخصص بالفاعل، فلزمه ولم يتجاوزه(3).

وعُرِّفَ بأنه: "ما لا يصح أن يتّصل به "هاء ضمير" لغير المصدر، أو مالا يصح صوغ اسم مفعول تام منه" (4).

وعُرِّفَ بأنه: "ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوزه إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل "ذَهَبَ سعيدٌ، وسَافَرَ خَالِدٌ، وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه"(5).

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، ١٧٤.

(2) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد السرَّاج، ٢٨.

(3) انظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ٥٦، المفصل في علم العربية، الزمخشري، ٢٥٧.

(4) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، ٣٣٩/١.

(5) جامع الدروس العربية، الغلاييني، ٣٤.

وقد فرّق المؤدب (ت: بعد سنة ٣٣٨هـ) بين نوعين أحدهما اللازم، والآخر الموصول، ويقصد بالموصول الذي لا يقال منه مفعول إلا بوجود الصلة[١]، وهي حرف الجر الذي يصل بينه وبين الاسم الذي يكون مفعولًا معنويًّا له؛ نحو: صَفَحَ عنه، فاسم الفاعل صَافِح، واسم المفعول مصفُوح عنه، وغَضِبَ عليهم، فهو غاضِب، وهم مَغْضُوب عليهم.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الفعل اللازم هو: ما لا ينصب المفعول به.

***

(١) دقائق التصريف، المؤدب، ١٥٣.

المبحث الأول: التكوين الصوتي والدلالة الصرفية لأبنية الفعل اللازم:

ذُكِرَتْ في كتب اللغويين أبنية مخصوصة بالفعل اللازم، تحمل دلالات معينة تنفرد بها؛ ولإبراز العلاقة بين هذه الأبنية ودلالاتها، اهتم البحث بتحليل الخصائص الصوتية لها، وبيان دلالاتها الصرفية المختلفة، وقد حصر العلماء هذه الأبنية والدلالات الخاصة بالفعل اللازم من خلال التتبع والاستقراء، وليس هناك دليل على أنهم حصروا الفعل اللازم في هذه الأبنية والدلالات؛ بل إنهم يرونها "الغالبة، وما يمكن ضبطه، وقد يجيء كل واحد منها لمعانٍ أُخر كثيرة لا تضبط"(١).

المطلب الأول: أبنية الفعل اللازم ودلالاتها:

١. فَعَّل اللازم، كقولهم: سَبَّحْتُ وهَلَّلْتُ، إذا كانتا حكاية لاختصار الجمل، للدلالة على تكرير الفعل، أَفَّفْتُ بِه، للدلالة على قول الفعل؛ أي: قلتُ له أُفٍّ، وقَيَّح الجرحُ: بمعنى صار أصله القَيْح، ورَوَّضَ المكان: بمعنى الصيرورة، وشَرَّقَ وغَرَّبَ وكَوَّف: للدلالة على التوجه إلى الشيء، وصَبَّحَ ومَسَّى: بمعنى عَمَل شيءٍ في الوقت المشتق منه(٢).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، ١/ ١١٣.

(٢) انظر معاني (فَعَّلَ) اللازم في: الكتاب، سيبويه، ١/ ٤٢٠، ٤/ ١٧٠، المنصف، ابن جني، ١١١، الخصائص، ابن جني، ٢/ ١٥٧، شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ١/ ٩٥، شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/ ٤٥١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، الصبَّان، ٤/ ٣٤٣، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ٢٧٧.

٢. أَفْعَلَ اللازم، في نحو: أَصْرَمَ النَّخلُ، وأَجَزَّ، وأَحْصَدَ الزَّرْعُ: للدلالة على استحقاقه أن تفعل به هذه الأشياء، وأَجْرَبَ الرَّجُلُ، وأَحَالَ، وأَنْحَزَ: بمعنى صار صاحب جربٍ وحيالٍ ونحازٍ في ماله، وأَكْدَى وأَنْجَدَ: للدلالة على الدخول في المكان؛ أي: وصل إلى الكُدْيَة، أو إلى نَجْد، وأَعْشَرَ وأَتْسَعَ: للوصول إلى العدد، وأَسْرَعَ وأَبْطَأَ: بمعنى عَجِلَ واحْتَبَسَ؛ للدلالة على ما ليس بطبع غريزيّ؛ قال سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في باب "افتراق فَعَلْت وأَفْعَلْت في الفعل للمعنى": "وأَسْرَعَ : عَجِلَ، وأَبْطَأَ: احْتَبَسَ، وأما سَرُعَ وبَطُؤَ فكأنهما غريزة كقولك: خَفَّ وثَقُلَ، ولا تعديهما إلى شيء، كما تقول: طَوَّلْتُ الأمْرَ وعَجَّلْتُه"[1]. والحاصل أن (سَرُعَ وبَطُؤَ) فعلان مساويان لأَسْرَعَ وأَبْطَأَ -على زنة أَفْعَلَ- في أنها أفعال لازمة، وإن كان هناك اختلاف بينها من جهة أن الفعلين (سَرُعَ وبَطُؤَ): (فَعُلَ) من أفعال الطبائع الفطرية، أما أسْرَعَ وأَبْطَأَ: (أَفْعَلَ)؛ فليسا بطبع غريزي، ولا يتعدى أَسْرَعَ وأبْطَأَ كما يتعدى طَوَّلْتُ الأمرَ وعَجَّلْتُه[٢].

---

(1) الكتاب، ١٦٨/٤.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤/ ٤٣٦، وانظر معاني بناء (أَفْعَلَ) اللازم في: الكتاب، ٤/ ١٧٢، شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤/ ٤٣٩، شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ٩٠/١.

٣. فَاعَلَ اللازم: ويكون للدلالة على معنى (فَعَلَ) الثلاثي، أي: بمعنى نسبة فَعَلَ إلى فَاعِلٍ لا غير، نحو: سَافَرَ، بمعنى نسبة السفر إلى مُسَافِر، وليس للفظ (سَافَرَ) فعل ثلاثي بمعناه، فلا يقال: سَفَرَ(١).

٤. تَفَاعَلَ اللازم: نحو تَضَارَبَ وتَرَامَى؛ للدلالة على المشاركة، ونَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ؛ لمطاوعة (فَاعَلَ)، وتَغَافَلْتُ، وتَعَامَيْتُ، وتَعَايَيْتُ، وتَعَارَجْتُ؛ بمعنى التَّظَاهُر بالفعل مع انتفائه عنه(2).

٥. تَفَعَّل: نحو تَشَجَّعَ، وتَبَصَّرَ، وتَحَلَّمَ؛ للدلالة على التكلف، وقَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وكسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ؛ لمطاوعة (فَعَّلَ)، وتَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ؛ للانتساب، وتَحَوَّبَ وتَأَثَّمَ وتَحَرَّجَ؛ للدلالة على التَّجَنُّب(3).

٦. اسْتَفْعَلَ: في مثل اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ؛ للصيرورة، واسْتَعْظَمَ، واسْتَكْبَرَ؛ وهي هنا داخلة على معنى (تَفَعَّلَ) للتكلُّف، واسْتَرْقَعَ الثَّوْبُ،

---

(١) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٠، الإيضاح في شرح المفصل، ٢/ ١٢١.

(2) انظر معاني (تَفَاعَلَ) اللازم في: الكتاب، ١٨١/٤، المقتضب، المبرد، ١/ ١١٦، الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، ١٨، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ٢٧٨.

(3) انظر معاني (تَفَعَّلَ) اللازم في: الكتاب، ١٨٣/٤-١٨٤، المقتضب، ١/ ١١٦، المفصل في علم العربية، ٢٧٩.

واسْتَحْفَرَ النَّهْرُ؛ بمعنى الحَيْنُونةِ والبُلُوغ، واسْتَرْجَعَ عندَ المصِيبَةِ؛ لاختصار الحكاية[1].

٧. افْتَعَلَ: نحو شَوَيتُهُ فَاشْتَوَى، وحَبَسْتُهُ فَاحْتَبَسَ؛ مطاوعةً لِفَعَلَ، وافْتَقَرَ واشْتَدَّ؛ للاستغناء به عن (فَعَلَ)، واقْتَتَلُوا، واصْطَلَحَ القَوْمُ واحْتَصَمُوا؛ للدلالة على المشاركة، وادَّخَلُوا واتَّلَجُوا؛ بمعنى تَفَعَّلَ[2].

٨. افْعَوْعَلَ: نحو: احْلَوْلَى الشَّيءُ؛ للدلالة على الصيرورة، ويدل على المبالغة والتوكيد: قال سيبويه: "هذا باب افْعَوْعَلْتُ وما هو على مثاله مما لم نذكره قالوا: خَشُنَ، وقالوا: اخْشَوْشَنَ. وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعْشَوْشَبَت الأرضُ فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا، قد بالغ"[3].

---

(1) انظر معاني (اسْتَفْعَلَ) اللازم في: الكتاب، ٤/١٨٣-١٨٤، المنصف، ١٠١، الكُنَّاش في النحو والتصريف، صاحب حماة، ٢/٧١، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ١٤١.

(2) انظر معاني (افْتَعَلَ) في: الكتاب، ٤/ ١٧٧، ١٨٦، الأصول في النحو، ابن السراج، ٣/ ١٢٦، المنصف، ٩٨، فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، ٤٠٩، الكُنَّاش في النحو والتصريف، ٢/ ٧٠.

(3) الكتاب، ٤/١٨٨، وانظر أيضًا معاني افْعَوْعَلَ في: دقائق التصريف، ١٨١، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ٣٤٤.

المطلب الثاني: تحليل أوجه العلاقة بين الخصائص الصوتية والدلالية لأبنية الفعل اللازم:

إن إدخال بعض اللواصق التصريفية على البنية الأساسية للفعل أسهم في تعدد أبنية الفعل اللازم من غير الثلاثي المجرد، وتنقلها به بين العديد من المعاني؛ وكذلك ارتباط بعضها بمعنى المطاوعة(١)؛ التي يتحول فيها المفعول به إلى الفاعل، عند نقل الفعل إلى صيغ المطاوعة، التي يُدلُّ بها على قبول المفعول به أثر الفعل المتعدي واستجابته له، فيأخذ دور الفاعل كناية عن مطاوعته، ويظهر التأثير الذي تحدثه صيغ المطاوعة، عندما تتسبب في جعل الفعل المتعدي لازمًا؛ بإضعاف أثر الفعل المطَاوَع، إذ يصبح بعد نقله إلى هذه الصيغ متخلفًا عن الوقوع على المفعول به، ويقوي هذا أنه إذا انتفت المطاوَعَة تَعَدَّى الفعل، وهنا يظهر تأثير تلك اللواصق، التي تتنوع بإدخالها أبنيةُ الفعل اللازم الدالة على المطاوَعة؛ بإحداث تحولات داخلية على مستوى الوظيفة النحوية، حين يصير المفعول به فاعلًا.

كما أن دلالة الفعل داخل السياق اللغوي لها تأثير في تحديد عمله بين اللزوم والتعدي؛ إذ إن بعض الأبنية يشترك فيها اللازم والمتعدي، والفيصل

---

(١) معنى المطاوعة خاص في هذه الدراسة بالفعل المطاوِع لفعل متعدٍّ لواحد؛ أما مصطلح المطاوعة فهو غير خاص باللازم، فقد يكون المطاوِع متعديًا لواحد إن طاوع متعديًا لاثنين؛ نحو: عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ، انظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ١/ ٤٦٥.

بينهما هو المعنى؛ لذا لا يكفي في تحديد اللازم والمتعدي الاعتمادُ على بنية الفعل الصرفية مجردة عن دلالته السياقية، وتظهر في بعض الأمثلة السابقة إشارات من بعض العلماء إلى التوافق الدلالي بين بعض أبنية الفعل اللازم؛ مثل الإشارة إلى التوافق بين صيغتي (اسْتَفْعَلَ) و(تَفَعَّل)[1]؛ وذلك بدخول اسْتَفْعَلَ على معنى تَفَعَّلَ (تَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ)، واشتراكهما في الدلالة على التكلف، على الرغم من اختلاف الوحدات الصرفية الزائدة المتوزعة على الأصل فيهما (الهمزة والسين والتاء في اسْتَفْعَلَ، والتاء والتضعيف في تَفَعَّل)، إنَّ هذه المكونات الزائدة تعدُّ سبيلًا للمخالفة بين الصيغتين في الدلالة الصرفية، وهذه الزوائد أو الوحدات الصرفية —سوابقَ كانت أو حشوًا أو عجُزًا– مقيَّدة على المستوى الدلالي بالانضمام إلى الوحدات الصرفية حُرَّة الدلالة، فلعل المقصود بالتوافق الاشتراك في الدلالة العامة، وهذا يسير على كل ما أشير إلى أنه بمعنى بناء آخر من الأوزان السابقة، ويؤَكِّدُ أهمية الربط بين بنية الفعل ودلالته عند تصنيفه إلى اللازم أو المتعدي، وأن الفعل اللازم له العديد من الأبنية، التي تتدخل الوحدات الصرفية الزائدة في التمييز بين دلالاتها العامة.

إلى جانب ذلك؛ نجد (فَعُلَ وأَفْعَلَ نحو: سَرُعَ وأَسْرَعَ) اللازمين؛ يشتركان في الدلالة العامة على الحَدَث والزَّمن، لكن زيادة الهمزة أحدثت نوعًا من

(١) ينظر: الكتاب، ٤/ ١٨٤، الشافية، ١٨.

المفارقة، في الدلالة الصرفية لكل من البنيتين، بنقل الصيغة من فَعُلَ إلى أَفْعَلَ؛ فالأصل (فَعُلَ) يدل على: قيام الفاعل بالفعل دون تكلف أو طلب؛ لذا تدل أفعال هذه البنية على الطبائع الغريزية، أما (أَفْعَلَ) فقد أكسبته الهمزة الزائدة في أول الفعل معنى تكلف الفاعل في القيام بالفعل؛ ولعل تأثيرها هذا يرتبط بمخرجها الصوتي وصفاتها الصوتية؛ قال الأستراباذي (٦٨٦هـ): "ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التَّهَوُّع ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ..."[(١)]؛ لذا فإن (سَرُعَ وبَطُؤَ) أبلغ لأنهما كأنهما غريزة كَصَغُرَ وَكَبُرَ[(٢)].

كما أن للفعل اللازم معانيَ وأبنية خاصة، أصبحت كالقواعد المطردة، يسترشد بها لمعرفة الفعل اللازم، فمن المعاني التي يُدَلُّ بها على الفعل اللازم[(٣)]:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ٣/ ٣١.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ١/ ٨٧.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف، ١٧، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ١٧٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ٢/ ٦٢١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٢/ ١٥٧-١٥٨، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ٥٩٦-٥٩٧، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ٣٤٠/١، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، ٣٠٥/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، ١٣٥/٣، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي، ١٠٦،

١. أن يكون الفعل دالًّا على سجية: وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل، لازم له، مثل: شَجُعَ، وجَبُنَ، وحَسُنَ، وقَبُحَ، وطَالَ، وهو على أصله من (طَوُلَ) غير محوَّل[١]، وقَصُرَ، وقَوِيَ.

٢. أن يدل على نظافة أو دَنَس، نحو: نَظُفَ، ووَضُؤَ، وطَهُرَ، ونَجِسَ، ورَجِسَ، وقَذِرَ.

٣. أن يكون الفعل دالًّا على العَرَض، وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل، غير ثابت فيه، فهو معنى طارئ، يزول بزوال سببه المؤقت، كمَرِضَ، وكَسِلَ، ونَشِطَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، ونَهِمَ: إذا شَبِعَ[2].

٤. أن يدل الفعل على المطاوعة لمتعدٍّ إلى مفعول واحد، ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوَع والاستجابة له، كضَاعَفْتُ الحسابَ فتَضَاعَفَ، ونَعَّمْتُهُ فتَنَعَّمَ، وشَقَقْتُهُ فانْشَقَّ، ومَدَدْتُهُ فامْتَدَّ، وثَلَمْتُهُ فانْثَلَمَ، وثَرَمْتُهُ فانْثَرَم.

٥. الأفعال الدالة على لَوْن، نحو: أَدُمَ، واحْمَرَّ، واخْضَرَّ، واسْوَدَّ، وابْيَضَّ، أو حِلْيَةٍ، نحو: دَعِجَ، كَحِلَ، أو عيبٍ، نحو: عَوِرَ، وعَمِشَ.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/ ٤٣٩-٤٤٠، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤٦٤-٤٦٦، النحو الوافي، عباس حسن، ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ١/ ٣٧، دقائق التصريف، ٢٥٢.

(2) أما نَهِمَ إذا صار أَكُولًا فليس لازمًا؛ انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤٦٤.

٦. ألَّا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع، فلا يقال: بأي شيء وقع قيام زيد.

ومن الأبنية الخاصة بالفعل اللازم[١]:

١. يكون الفعل اللازم على وزن (افْعَلَلَّ)، نحو: اقْشَعَرَّ، وابْذَعَرَّ، وازْمَهَرَّ، واشْمَخَرَّ .

٢. أن يكون الفعل على وزن (افْعَنْلَلَ) كاحْرَنْجَمَ، واثْعَنْجَر، واخْرَنْطَمَ، واقْرَنْبَعَ، واعْرَنْزَمَ.

٣. ما لحق (بافْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ) كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ، واحْرَنْبَي الدِّيكُ، واقْعَنْسَسَ الجَمَلُ.

٤. الأفعال التي على وزن (فَعل) -بكسر العين أو فتحها- إذا كان الوصف منها على (فَعِيل)؛ نحو: قَوِيَ الرَّجُلُ، فَهُوَ قَوِيٌّ، وذَلَّ الضَّعِيفُ فهُوَ ذَلِيلٌ.

٥. الأفعال التي على وزن: انْفَعَلَ؛ نحو: انْبَعَثَ وانْطَلَقَ.

٦. الأفعال التي على وزن "أَفْعَلَ"، ومعناها: صَارَ صاحبَ شيءٍ مُعَيَّن، مثل: أَغَدَّ البَعِيرُ.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مج٢: ٧/ ١٥٣، الإيضاح في شرح المفصل، ١٢٤/٢، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ١٣٢، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ١٧٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٦٢٢/٢، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ٣٤٠/١، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ١٣٥/٣، ١٣٧، النحو الوافي، ١٣٥/٢.

٧. ما كان على وزن: فَعُلَ، نحو: كَرُمَ، وظَرُفَ.
٨. افْعَالَّ، نحو: اشْهَابَّ واسْوَادَّ وابْيَاضَّ وادْهَامَّ. وقد قالوا: امْلَاسَّ واضْرَابَّ.
٩. أن يكون على وزن اسْتَفْعَلَ، نحو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَنْسَرَ البُغَاثُ.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المتعلِّمَ إذا عرف هذه الدلالات والأوزان، سَهُلَ عليه التعرُّف على الفعل اللازم، ولعل هذه السِّمات التي خُصَّ بها الفعل اللازم تؤكد دقة العرب، وحرصهم على وضع ضوابط للألفاظ المتشابهة في المعنى والمبنى، وعلى الرغم من الخصوصية التي امتاز بها الفعل اللازم؛ حيث ضبطت أمثلته في بعض القواعد؛ إلا أن هناك بعض الملاحظات التي تنبه إليها العلماء في بعض أمثلة اللازم:

١. أن بعض هذه الأوزان ثلاثي مجرد وبعضها ثلاثي مزيد فيه.
٢. أن بعض أمثلة اللازم استغنت العرب به عن استعمال الثلاثي المجرد؛ وهو (انْطَلَقَ: انْفَعَلَ)، (افْتَقَرَ: افْتَعَلَ)، فتأتي بناءً ملازمًا للفعل، لا للمطاوعة، فلا يقال: (طَلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ)، ولا (فَقَرْتُهُ فَافْتَقَرَ)، قال سيبويه في (باب ما لا يجوز فيه فَعَلْتُه): "فمن ذلك (انْفَعَلْتُ)، ليس في الكلام (انْفَعَلْتُهُ)؛ نحو (انْطَلَقْتُ) و(انْكَمَشْتُ) و(انْجَرَدتُ) و(انْسَلَكَ). وهذا موضع قد يستعمل فيه (انْفَعَلْتُ) وليس مما طاوَعَ (فَعَلْتُ)، نحو: (كَسَرْتُهُ فانْكَسَر)، ولا يقولون في ذا: (طَلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ)، ولكنه بمنزلة (ذَهَبَ) و(مَضَى)، كما أن (افْتَقَرَ) بمعنى (ضَعُفَ)، وأي المعنيين عنيتَ

فإنه لا يجيء فيه (انْفَعَلْتُه)"[1]، فكأنهم لما لم يستعملوا فعله الذي هو مطاوعه؛ طاوعوا به أَفْعَل[2].

وهذا يؤكد عدة أمور؛ أولها: أنه ليس بالضرورة أن يكون الفعل المطاوِع لازمًا، والثاني: أنه ليس بالضرورة أن يكون كل فعل لازم على هذا البناء مطاوِعًا؛ كما يعني أنه ليس كل فعل لازم صالحًا لأن يبنى منه انْفَعَلَ أو افْتَعَلَ للمطاوعة، فلا يقال مثلًا في قَعَدَ: انْقَعَدَ؛ قال الجوهري (ت: ٣٩٣هـ): "والمطاوَعَة: الموافقة، والنحويون ربما سمّوا الفعل اللازم مُطَاوِعًا"[3].

وقد لا يكون لفَعَلَ المتعدي لواحد مُطَاوِعٌ على انْفَعَلَ أو افْتَعَلَ من نفس لفظه، فيهمل استعمالهما، إذ يستغنى عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه؛ فيقال: طَرَدتُه فَذَهَبَ، ولا يقال طَرَدتُهُ فانْطَرَدَ، ولا فَاطَّرَدَ.[4].

٣. أن بناء (فَعُلَ) خاص بالأفعال الثلاثية ذات الدلالات الثابتة؛ لذا يُصَاغ عليه كل فعل ثلاثي يراد منه المبالغة والتعجب[5] أو اتصاف الفاعل به مدحًا أو ذمًّا، فيصبح من اللازم بالتحويل؛ وقد تنبه إلى ذلك من

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٨٩، وينظر: المقتضب، ١/ ١١٤، الممتع الكبير في التصريف، ١٣٠.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مج٢: ٧/ ١٥٩.

(٣) الصحاح، الجوهري، ٣/ ٥٣٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٤/ ١٧٧.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ٥٩٦.

العلماء القدماء ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، إذ قال: "وكذلك نعتقد نحن أيضًا في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التعجب أنه قد نُقِل عن فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ، حتى صارت له صفة التمكّن والتقدّم، ثم بُنِي منه الفعل، فقيل: ما أفْعَلَه، نحو مَا أَشْعَرَه، إنما هو من شَعُرَ ...، وكذلك ما أقْتَلَه وما أكْفَرَه: هو عندنا من قَتُلَ وكَفُرَ تقديرًا، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالًا"(١)، ومن المحدثين عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) في قوله: "وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدي لواحد إلى صيغة (فَعُلَ) بقصد المدح أو الذم، وهذه الصيغة لا تكون إلا لازمة، مثل: جَهُلَ الأُمِّيُّ، في ذمّ الأمّيّ، والأصل المتعدي قبل التحويل هو: جَهِلَهُ...؛ فصار بعد التحويل لازمًا"(٢).

٤. بعض هذه الأبنية لا يكون إلا لازمًا؛ وهو: (فَعُلَ وانْفَعَلَ وافْعَنْلَلَ وافْعَلَلَّ وافْعَلَّ وافْعَالَّ)، وبعضها يرد على الوجهين ويراعى فيه عند التصنيف أمران؛ أحدهما: دلالة الفعل في السياق، مثل ربط (استفْعَلَ وأَفْعَلَ)

(١) الخصائص، ٢/٢٢٧.

(٢) النحو الوافي، ٢/ ١٣٧.

اللازمين بالدلالة على الصيرورة، و(افْعَوْعَلَ)[1] بالدلالة على المبالغة والتكثير، والآخر: المشتق الوصفي؛ كما في (فَعَلَ) مفتوح الفاء بكسر العين أو فتحها؛ إذ عُدَّ مجيء الوصف على (فَعِيل) معْيارًا للُّزوم، ومما يحسُن ذكره بالنسبة لاعتبار (فَعِيل) الوصف قيدًا لِلُزوم (فَعَلَ)؛ إن بعض الأفعال حلقية الفاء أو العين قد تخالف هذا الشرط فيجيء الوصف منها على (فَاعِل) وتكون لازمة؛ كما نقول: دَخَلَ عليه فهو دَاخِل، وخَرَجَ إليه فهو خَارِج، ورَحَلَ عنه فهو رَاحِل، وفي الآية: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]؛ أي: عَن عذابٍ واقع.

٥. أن مفهوم الفعل اللازم وطبيعة أدائه النحوي يتوافق مع مصطلحاته: (اللازم، القاصر، غير المتعدي، غير الواقع، غير المجاوِز)، أما أبنيته الصرفية فهي ذات خصوصية من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الصوتي؛ فعلى سبيل المثال: (فَعُلَ يَفْعُلُ) الذي نقل العلماء اختصاصه باللازم؛ نراه يرتبط بدلالات معينة تمتاز بالثبوت، وتنبع من السجايا

(١) ذكر سيبويه أن افْعَوْعَلَ قد يتعدى، فقال: "وأما افْعَوْعَلَ فقد تعدى ...، فكما لم يكن للفعل بدٌّ من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه، وقالوا: اعْرَوْرَيْتُ الفلوَّ، واعْرَوْرَيتَ مني أمرًا قبيحًا، كما قالوا: احْلَوْلَى ذلك، فذلك في موضع المفعول"، الكتاب، ٤/ ١٨٩-١٩١، وقال ابن يعيش: "وقد جاء متعديًا، قالوا: احْلَوْلَيْتُه أي اسْتَطْيَبْتُه، ...، وربما بني الفعل على الزيادة ولم تفارقه نحو اعْرَوْرَيْتُ الفلوَ إذا ركبتُه عريا"، شرح المفصل، ٧/ ١٦٢، وهذا يدل على أن افْعَوْعَل يكون لازمًا فيما اشتق منه، أما المرتجل فهو متعدٍّ.

والطبائع الفطرية، ولهذا يكون تحويل الفعل إليه إذا قصد التعجب؛ لأن "التعجب موضع مبالغة، وفَعُلَ من أفعال الغرائز والطبائع، ومن المبالغة في الفعل أن يُجْعل كأنه طبع في التعجب منه"(١)، وتظهر خصوصيته أيضًا من حيث المكونات الصوتية؛ إذ إن فتح الفاء وضم العين أمر يصعب معه غالبًا مجيء الفعل الثلاثي المضعَّف من هذا البناء(٢)، فلا يُحَوَّل عليه ولا يبنى منه المضعَّف لأن ثقل التضعيف لا يتواءم مع ثقل الضمة، ونقل سيبويه عن يونس قول بعض العرب: (لَبُبْتَ تَلُبُّ) كما قالوا: (ظَرُفْتَ تَظْرُفُ)، وقال عنه: "وإنما قَلَّ هذا ، لأن هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك، فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا، فرُّوا منهما"(٣).

كما تمنع ضمة العين في (فَعُلَ) أيَّ فعلٍ يائي أو واوي العين أو اللام من أن يبنى منه (فَعُلَ) أو يُحَوَّل عليه عند إرادة الثبوت؛ كما في (صَامَ)، فلا يقال: (صَوُمَ)؛ ولا في (بَاعَ: بَيُعَ)، ولا في (نَهَى: نَهُيَ)، ولا في (دَعَا: دَعُوَ)؛ إذ تتثاقل الياء والواو الضمة في الأجوف، ويصعب الانتقال من الضمة إلى الياء في الناقص اليائي، وتتوالى المتماثلات في الناقص الواوي؛ قال ابن جني في باب ما يُراجع من الأصول مما لا يُراجَع: "ألا تراهم إنما

(١) شرح جمل الزجاجي، ١/ ٥٩٣.

(٢) انظر: الكتاب، ٤/ ١٤٧.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٤٧.

تَحَامَوا أن يبنوا فَعُلَ مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه؛ لأنه كان يلزمهم أن يقولوا: بُعْتُ أبُوع، وهو يُبُوع، ونحن نَبُوع، وأنت –أو هي– تَبُوع، وبُوعا وبُوعُو وبُوعِي، وهما يَبُوعَان، وهم يَبُوعُون ونحو ذلك، كذلك لو جاء فَعُلَ مما لامه ياء متصرفًا لَلَزِم أن يقولوا: رَمُوتُ ورَمُوتَ، وأنا أرْمُو، ونحن نَرْمُو، ...، فيكثر قلب الياء واوًا، وهو أثقل من الياء"[1].

ومن الخصوصية التي يمتاز بها بناء (فَعُلَ) أيضًا، ذلك الرابط بين تكوينه الصوتي ودلالته الصرفية؛ الذي أشار إليه الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) بقوله في شرح علامات الفعل اللازم: "الثالثة: (أن يدل على سجية) ...؛ أي الطبيعة والسليقة، (وهي) أي السجية (ما ليس حركة جسم، من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها، (نحو: جَبُنَ، وشَجُعَ) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها، وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات، عند صدور هذه الأفعال منها"[2].

وأيضًا؛ بناء (انْفَعَلَ) من الأبنية المشهورة الخاصة بالفعل اللازم؛ إذ تبدو خصوصيته في لزومه معنى المطاوعة[3] –إلا إن كان نحو انْطَلَقَ وانْجَرَدَ مما

---

(١) الخصائص، ٢/ ٣٥٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤٦٤.

(٣) انظر: المنصف، ٩٥، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ١٧٠.

كان أصل وضعه بالزيادة- ومن حيث التركيب الصوتي نلحظ الدور المهم للنون الزائدة في إكساب الصيغة المعنى الصرفي (المطاوعة)، وإلى جانب هذا تُخصِّص النونُ المطاوعة بمعنى الاستجابة السريعة أو المطاوعة في مدة زمنية قصيرة، وفي مجاورة النون للفاء في هذا البناء دلالة على الضعف، يمكن أن تكون لها علاقة بالضعف الذي يطرأ على الفعل المتعدي إلى واحد عندما يضعف أثره إذا نقل إلى اللازم بوضعه في بناء (انْفَعَلَ)؛ وهذا المعنى أمر لحظه ابن جني في اجتماع بعض الحروف مع الفاء؛ إذ قال: "ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعْلَم بُعْدُها، ولا يُحاطُ بقاصيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا ما زجَّتهُنَّ الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما"(١).

وبناء (انْفَعَلَ) أَقْيَس من (افْتَعَلَ) في معنى المطاوعة(٢)، وهذا يؤكد أصالة (انْفَعَلَ) في معنى المطاوعة(٣)؛ لقلة (افْتَعَلَ) في هذا المعنى، "والأجود في

---

(١) الخصائص، ٢/ ١٦٨

(٢) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ١٣١؛ شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ١/ ١٠٨.

(٣) انظر: المنصف، ٩٨، وقد نص العلماء على أنه لا تصح المطاوعة إلا إذا كان الفعل علاجيًّا؛ ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مج٢: ٧/ ١٥٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/ ٣٤٣.

افْتَعَلَ أن يقع متعديًا على غير معنى الانفِعَال"[١]، ويمكن أن يفسر ذلك بقلته في اللازم.

٦. وكذلك تظهر خصوصية الفعل اللازم في بعض أبنيته الدالة على المبالغة والتوكيد؛ وهي: (افْعَوْعَلَ وافْعَلَّ وافْعَالَّ وافْعَلَلَّ)؛ إذ أدى تضعيف العين أو اللام في هذه الأبنية دورًا في توضيح معنى المبالغة والتوكيد، ولكن ابن جني تنبه إلى تفاوت العين واللام في أداء هذا المعنى، إذ إن تضعيف العين أقوى وأقعد في الدلالة على المبالغة في الأفعال من تضعيف اللام، فقال: "فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلًا على قوة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل ... ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو اخْلَوْلَقَ، واعْشَوْشَبَ، ... إلا أن العين أقعد في ذلك من اللام، ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعَّف ولا يؤكَّد تكريره إلا بالعين، هذا هو الباب"[٢]. وعلى الرغم من اشتراك العين واللام صوتيًّا في صفة الجهر[٣]؛ إلا أن العين تتفوق على اللام بسبب توسطها في البناء بين الفاء واللام، فهما يعتمدان عليها، وهي مكنوفة

(١) الأصول في النحو، ٣/ ١٢٦.

(٢) انظر: الخصائص، ٢/١٥٧-١٥٨.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٤١، ٢/ ٥.

بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، كما قال ابن جني[١].

٧. يظهر الفرق في قوة المعنى بين المجرد والمزيد من هذه الأبنية؛ فكلما قوي المعنى وكثر، كان تكثير اللفظ أجدى في إيضاح جانب القوة والكثرة؛ كما قال سيبويه: "وقد يستغنى بافْعَالَّ عن فَعِلَ وفَعُلَ، وذلك نحو ازْرَاقَّ واخْضَارَّ واصْفَارَّ ...، واسْوَدَّ وابْيَضَّ واخْضَرَّ ...، أكثر في كلامهم، لأنه كَثُر فحذفوه، والأصل ذلك"[٢]، وقال ابن جني: "فمعنى خَشُنَ دون معنى اخْشَوْشَن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو"[٣].

***

(١) انظر: الخصائص، ٢/ ١٥٧.

(٢) الكتاب، ٤/ ١٣٨.

(٣) الخصائص، ٣/ ٢٦٧.

المبحث الثاني: تأثير المكونات الصوتية لبنية الفعل الثلاثي اللازم في صياغة مضارعه، وبنائه للمفعول:

المطلب الأول: صياغة الفعل المضارع من الفعل الثلاثي اللازم:

يبنى المضارع من (فَعَلَ) الصحيح اللازم، ويكون على وزن يَفْعُل، نحو: خَرَجَ يَخْرُج، قَعَدَ يقْعُد[1].

ويكون على يَفْعِل، نحو: جَلَسَ يَجْلِس، وصَحَّ يَصِحُّ، وضَجَّ يَضِجُّ [2].

وأمَّا ما كان فاؤه واوًا، وكان على زنةِ "فَعَلَ"، فإن مضارعه يلزم "يَفْعِل" بكسر العين وتسقط فاؤه[3]، نحو: وَثَبَ يَثِبُ[4]. وقد يكون بفتح العين إذا كانت لامه حرفًا حلقيًّا[٥]، نحو: (وَقَعَ يَقَعُ)، و (وَلَغَ يَلَغُ). قال الأستراباذي: "وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَغَ يَلَغُ فالأصل فيها كسر عين المضارع، ...، ثم فتح العين لحرف الحلق"[٦].

وتتأثر حركة عين مضارع (فَعَلَ) اللازم من المثال الواوي بلامه إذا كانت حرفًا من حروف الحلق؛ إذ لم تتمكن الكسرة في عين المضارع على النحو

---

(1) انظر: الكناش في النحو والتصريف، ٢/٥٨.

(2) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ٣/٢٧٢.

(3) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مج٢: ٧/١٥٧.

(4) انظر: المنصف ١٧٨.

(٥) انظر: المقتضب، ١/١١٠، المنصف، ١٧٨.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، ١/ ١٣٠.

الذي تتمكن فيها إذا لم تكن لامه حرفًا حلقيًّا، ولعل هذه الخصوصية من أجل موافقة القياس في مضارع (فَعَلَ)، الذي عينه أو لامه حرف حلقي[١]، وهو أمر سارٍ على مضارع (فَعَلَ) صحيح الفاء، إن كان في عينه أو لامه حرف حلقي، نحو: ذَهَبَ يَذْهَب، وسارٍ حتى على المتعدي، نحو: وَهَبَهُ يَهَبُه، ولعله أيضًا يكون من قبيل البعد عن الثقل ومسببات التنافر الصوتي[٢]؛ فآثرت العرب فتح مضارع فَعَل واوي الفاء إذا كانت لامه حرفًا من الحروف الحلقية، لخفة الفتحة، وحتى لا تجتمع على اللسان مشقة النطق بالكسرة –وهي حركة أثقل من الفتحة– وحروف الحلق المستثقلة في التركيب لبعد مخرجها، فالخروج من الكسرة إلى حروف الحلق يؤدي إلى الثقل في السمع، والجهد في النطق، وهذا متصل بما أشار إليه الأستراباذي في قوله: "ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لامًا الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف، فتعدل خفتها ثقلها"[٣].

وكان سيبويه يقول: "وقالوا: (نَضَرَ وجهُه يَنضُر) فبنوه على (فَعَلَ يَفْعُل) مثل (خَرَجَ يَخْرُج) لأن هذا فعل لا يتعداك إلى غيرك كما أن هذا فعل لا

(١) انظر: الكتاب، ٤/ ٢١٩–٢٢٠، دروس في علم الصرف، إبراهيم الشمسان، ٩٣/١.
(٢) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، ٦٦.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي ١/ ١١٩.

يتعداك إلى غيرك"[1]؛ وفيه تلميح إلى أن (يَفْعُل) هو الأصل في مضارع اللازم.

ويرى ابن جني أنَّ (يَفْعُل) بضم العين أقيس من (يَفْعِل) بكسرها إذا كان الماضي (فَعَلَ)؛ إذ يقول: "وأنا أرى أن يَفْعُل فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يَفْعِل، فضَرَبَ يَضْرِب إذًا أقيس من قَتَلَ يَقْتُل، وقَعَدَ يَقْعُد أقيس من جَلَسَ يَجْلِس، وذلك أن يَفْعُل إنما هي الأصل لما لا يتعدى، نحو كَرُمَ يَكْرُم ... فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيس"[2].

واتفق سيبويه وابن جني على أن (يَفْعُل) دخل في مضارع (فَعَلَ) القياسي؛ وهو (يَفْعِل) بكسر العين، و(يَفْعُل) بضم العين؛ هو قياس مضارع (فَعُلَ)، وبناء (فَعُلَ) متمكن في باب اللازم، والدليل أنه "لما كان مضارع فَعُلَ لا يجيء مختلفًا لم يحذفوا فاء وَضُؤَ، ولا وَطُؤَ، ولا وَضُعَ؛ لئلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفًا"[3]، "وكأنَّ باب يَفْعُل إنما هو لما ماضيه فَعُلَ"[4]، ودخول (يفْعُل) بضم العين في مضارع بعض (فَعَلَ) بقصد مخالفة فتحة العين في الماضي؛ على اعتبار أن الضمة والكسرة مخالفتان كلتاهما

---

(١) الكتاب، ٤/ ١٤١.

(٢) الخصائص، ١/ ٣٨٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٤/ ١٦٥، الخصائص، ١/ ٣٧٩.

(٤) الخصائص، ١/ ٣٨٠.

للفتحة، ومن هنا قالوا في دَخَلَ: يَدْخُل، وفي خَرَجَ: يَخْرُج[1]، ويستنتج من هذا أن فَعَل يَفْعُل أقيس في اللازم من فَعَل يَفْعِل على رأيهما، وأن يَفْعُل بضم العين مضارع لا يُخالَف لفَعُل؛ وهو باب أصيل ومتمكن في اللازم، ووصفه ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) بأنه وقفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها، مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه[2].

وهذا التوافق الذي يحدث بين حركة عين (فَعُلَ) وحركة عين مضارعه (يَفْعُل)؛ يُعدُّ دليلًا على خصوصية هذا البناء في باب اللازم، ولابن جني تعليق لطيف على توافق الحركة بين عيني الماضي والمضارع في هذا البناء؛ إذ يقول: "فإن قلت: فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواءً، وهو باب فَعُل؛ نحو كَرُم يَكْرُمُ، وظَرُفَ يَظْرُفُ. قيل: على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة، وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه؛ ألا تراه غير متعدّ البتة، وأكثر باب فَعَلَ وفَعِلَ متعدّ، فلمَّا جاء هذا مخالفًا لهما —وهما أقوى وأكثر منه– خولف بينهما وبينه، فوُوفِق بين حركتي عينيه، وخُولِف بين حركتي عينيهما"[3].

(١) الخصائص، ١/ ٣٨٠.

(٢) مغني اللبيب، ٥٩٦.

(٣) الخصائص، ١/ ٣٧٧.

إذًا فالتكوين الصوتي الذي يظهر توافق حركة العينين في الماضي والمضارع أسهم في إبراز قوة (فَعُلَ يَفْعُل) في باب اللازم، وأصالته وتمكنه فيه؛ وتفوقه في هذا الباب على (فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ)، في مقابل تفوقهما في باب المتعدي.

ولابن مالك (٦٧٢هـ) توجيه آخر لتوافق حركة عين (فَعُل) ومضارعه (يَفْعُل)، فهو يرى أن للدلالة الصرفية التي يختص بها هذا البناء ومضارعه طرفًا في استسهال كون حركة العينين واحدة؛ قال ابن مالك: "ولما كان (فَعُلَ) في الغالب موضوعًا للغرائز كشَجُعَ وجَبُنَ وهي معانٍ ثابتة في أصل الخلقة، قلَّت الحاجة فيهما إلى غير الماضي، فاستسهل كون حركة العينين واحدة؛ فلذلك كان مضارع (فَعُلَ) (يَفْعُل)"[(١)]، وفي المقابل بينما وُضِع (فَعَلَ) و(فَعِلَ) اللازمين للمعاني المستقرة في أصل الخلقة، وللمعاني الطارئة، أُحْتِيج فيهما إلى المضارع والماضي كثيرًا؛ لذا خولف بين حركتي عينيهما في الغالب للتخفيف؛ لأن تخالف المتعاقبين أخف من تماثلهما[(٢)]؛ وفيه إشارة إلى تأثير الدلالة الصرفية في التكوين الصوتي لبنية الفعل الثلاثي اللازم ومضارعه.

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٢/ ٤٢٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ٤٢٤.

المطلب الثاني: بناء الفعل الثلاثي اللازم للمفعول:

إن تركيب الفعل وفق بنية (فُعِلَ) أو (يُفْعَل)، والخروج به عن طريقة (فَعَلَ)، طريقة من طرق العربية للتعبير عن أغراض دلالية متنوعة، ويتأثر السياق عند بناء الفعل للمفعول؛ من جهة بإفقاده المسند إليه (الفاعل)، ومن جهة أخرى بتفويض مكمِّل من مكمِّلات الجملة ليقوم مقام الفاعل المحذوف، وتنقل إليه العلامة الشكلية للفاعل الحقيقي، فينوب هذا المكمِّل عن الركن الإسنادي المحذوف، ولذا سمي نائب الفاعل.

وتبدو الحاجة كبيرة إلى الإجابة عن سؤال هام هو: هل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول؟ إن جميع الأفعال تقبل البناء للمفعول من الناحية الصوتية البحتة باستثناء (ليس)، وفعل الأمر[1]، ولكن قصور الفعل اللازم عن الوصول إلى المفعول به؛ يجعل بناءه للمفعول أمرًا محدودًا عند أكثر النحويين بحالات خاصة؛ إذ لا يجوز بناء الفعل اللازم للمفعول إلا في الحالات التالية:

١. مع الظروف والمصادر المتصرفة المختصة؛ ويقصد بذلك أن يكون الظرف مما يجوز استعماله في موضع الرفع، ويكون مضافًا أو موصوفًا، نحو: سِيرَ يومُ الجُمْعة، وَوُقِفَ مَكَانُ الأمير، وقُضِيَ شهرٌ جَمِيلٌ، بخلاف ما يلزم

(١) انظر: دروس في علم الصرف، ١/ ١٥٠.

حالة واحدة، نحو: عِند، و(سَحَر) إذا أريد به سحر يوم بعينه[١]، فلا يبنى الفعل اللازم معها للمفعول، وأن يكون المصدر مما لم تلتزم العرب فيه النصب على المصدرية، ولا يقصد به مجرد التوكيد، بل يكون مخصصًا بوصف أو إضافة، نحو: جُلس جلوسٌ حسنٌ، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣][٢]، بخلاف اللازم حالة واحدة؛ نحو: سُبْحَانَ، ومَعَاذَ اللهِ، ورَيْحَانَهُ[٣].

٢. مع المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: فُرِح بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو (مُذْ ومُنْذُ) لأنهما مختصان بجر الزمان[٤]، فلا يبنى الفعل اللازم معها للمفعول[5].

ونسب الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ) إلى سيبويه جواز بناء الفعل اللازم للمفعول على إضمار المصدر، فيقال: (قُعِدَ وضُحِكَ)، لأن الفعل يدل على مصدره؛ فكأنه قصد: (قُعِدَ القُعُودُ وضُحِكَ الضَّحِكُ)[١].

١() انظر: شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٤٢٦، ٤٢٨، النحو العربي، محمود الدريني، ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ٩٢، النحو العربي، ٢٨٨.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي، ١/ ٥٤٧.

(٤) انظر: علل النحو، الورَّاق، ٢٨٠-٢٨١، النحو العربي، ٢٨٩.

(5) انظر: أسرار العربية، الأنباري، ٩٩؛ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ٨٥.

ويمكن تحليل الأمور التي تحد من جواز بناء الفعل اللازم للمفعول من جهتين؛ الأولى: اقتصاره على الفاعل، وعدم وقوعه على المفعول بنفسه، أسهم في تعليق بنائه للمفعول في حدود حالات معينة، يراها العلماء صالحة للنيابة عن فاعله عند الحذف، حتى إن هذه الحالات الجائزة ضُيِّق نطاقها أيضًا؛ فالظروف والمصادر لا يصلح منها للنيابة عن الفاعل إلا المتصرف، والمختص عن طريق الإضافة أو الوصف، والجار والمجرور الذي لا يلزم طريقة واحدة.

ومن جهة ثانية؛ لا يُتَصَوَّر على المستوى الوظيفي لعناصر الجملة الفعلية أن يحذف الفاعل إذا كان الفعل لازمًا مكتفيًا بفاعله؛ فالفعل اللازم متعلّق بالفاعل إجباريًّا؛ ولو جاز بناء الفعل اللازم للمفعول على حدود واسعة لقيل في سَارَ زيدٌ: سِيرَ، فيصبح الفعل خاليًا من لفظ فاعله، وهذا التغيير الصوتي والصرفي في بنية الفعل اللازم يتسبب في إفساد المعنى وإبهامه، وهنا تتأكد خصوصية الفعل اللازم من ناحية تمسكه بالفاعل؛ ومزية هذه العلاقة المحافظة على صحة المعنى النحوي، قال ابن جني: "فإن لم يكن الفعل متعديًا لم يَجُز إلا أن تذكر الفاعل؛ لئلَّا يكون الفعل حديثًا عن غير مُحَدَّث عنه، وذلك نحو قولك قَامَ زيدٌ، وقَعَدَ عمروٌ، ولا تقول: قِيمَ ولا قُعِدَ لما ذكرتُ لك"(٢).

---

(١) انظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ٧٧، ولم أجده في كتاب سيبويه، ونسبه الصبان في حاشيته، ٢/ ٩٣، إلى ابن درستويه.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني، ٣٥.

وأضاف الشريف عمر الكوفي (ت: ٥٣٩هـ) في شرحه على اللُّمع أنّ جعل الفعل اللازم متعديًا بهمزة النقل أو تضعيف عينه أمر يسهل بنائه للمفعول؛ فيقال في (خَرَجَ): أخْرَجْتُه وخَرَّجْتُه، ثم يبنى للمجهول، فيقال: أُخْرِجَ زيدٌ، وخُرِّجَ زيدٌ(١).

وقد ورد عن العرب مما يُحفظ ولا يُقاس عليه أفعالٌ لازمة جاءت على صيغة المبني للمفعول، وهي في الحقيقة للفاعل، ومن ذلك:

عُنِيَ فلان بحاجتك: أي اهتمَّ، وزُهِيَ علينا: أي تكبَّر، وفُلِجَ: أصابه الفالِج، وحُمَّ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى، وسُلَّ: أصابه السُّل، وجُنَّ عقلُه: استتر، وغُمَّ الهِلالُ: احتجب، والخبرُ: استعجم، وأُغْمِيَ عليه: غُشِيَ، وشُدِهَ: دَهِشَ وتحيَّر، وامتُقِع أو انتُقِع لونُهُ: تغيّر.

"وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنيّ للمفعول، ما دامت لازمة، فهي ملازمة لهذه الصيغة، والوصف منها على مَفْعُول، فيقال: مَجْنُون، ومَدْهُوش، ومَتْقُوع، ومَحْمُوم، فكأن العلماء لاحظوا فيها وفى نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتَوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلًا"(2).

(١) البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، ١٣٢.

(2) شذا العرف في فن الصرف، ٥٥.

فهذه الأفعال الماضية مستثناة من القاعدة؛ لأنها بنيت على هيئة (فُعِلَ)[1]، والمرفوع بعدها لا يعرب نائب فاعل على الرأي الراجح، وبناؤها على هذه الطريقة بناء صوريّ، لأنها في الحقيقة مبنية للفاعل.

قال ابن جني في (باب في نقض العادة): "وهذا الموضع هو الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في كتاب فصيحه أن أفرد له بابًا، فقال: هذا باب فُعِلَ –بضم الفاء– نحو قولك: عُنِيتُ بحاجتك وبقية الباب، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة، ...، ويقولون: امتُقِعَ لونُه ولا يقولون: امْتَقَعَهُ كَذا، ويقولون: أُنقُطِعَ بالرَّجُل، ولا يقولون: انْقَطَعَ به كذا، فلهذا جاء بهذا الباب، أي ليريك أفعالًا خُصَّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خُصَّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو قام زيدٌ، وقَعَد جعفرٌ، ..."[2]، ثم قال: "ولو كان غرضه أن يريك صورة ما لم يسمَّ فاعله مجملًا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضُرِب ورُكِب وطُلِب وقُتِل وأُكِلَ وسُمِل وأُكرِم وأُحسِن إليه واستُقصِي عليه، وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له"[3].

---

(١) انظر: الخصائص، ٢/٢١٩.

(٢) الخصائص، ٢/ ٢٢١.

(٣)الخصائص، ٢/ ٢٢١.

المبحث الثالث: العلاقة بين أبنية المشتقات الوصفية وأبنية الفعل اللازم في أبواب الثلاثي المجرد:

المطلب الأول: التداخل بين أبنية المشتقات الوصفية من أبواب الفعل الثلاثي اللازم:

أورد النحويون المشتقات الوصفية من أبنية الفعل الثلاثي اللازم، وما يقاس منها في أبوابه وما لا يقاس[1]، ويكتفي البحث بتحليل أوجه العلاقة بين أبنية الفعل الثلاثي اللازم والمشتقات الوصفية منها، بما يحقق هدفه، مستغنيًا بما ذكره النحويون في كتبهم، عن عرض المشتقات الوصفية من أبنية الفعل اللازم، وطريقة بنائها من الثلاثي وغير الثلاثي.

وقد قامت هذه العلاقات على التداخل والتركُّب الملحوظ بين أبنية المشتقات الوصفية في أبواب الفعل الثلاثي اللازم، وتنطلق هذه العلاقة من عدة اعتبارات، أبرزها:

١. السماع وتداخل اللغات:

فحين يعد بناء (فَاعِل) قياسيًّا في الثلاثي المجرد (فَعَلَ)؛ نجد النحويين يعدونه شاذًّا في (فَعُلَ)، فهل لهذا علاقة بتمكن (فَعَلَ) في المتعدي واللازم ووقف فَعُل على اللازم، الذي يتميز -كما سبق- بالمعاني

(١) انظر: شرح الكافية الشافية، ٢/ ٤٢٩-٤٣٠؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/ ٢١٨- ٢٢١؛ همع الهوامع، ٣/ ٢٨٧-٢٨٩.

الغريزية؟ يرى ابن جني أن (طَاهِر وشَاعِر وحَامِض وخَاثِر) قد استغنت فيه العرب بفَاعِل عن فَعِيل، وهو في أنفسهم وعلى بالٍ من تصورهم، وعده من تداخل اللغات وتركبها؛ إذ الأصل في أفعال هذا كله: (طَهَرَ وشَعَر وحَمَض وخَثَرَ: فَعَلَ)، إلا أن طول الملابسة لهذه المعاني جعلها كالغريزة، فخرجوا بها إلى باب (فَعُلَ)، وأتوا بالوصف منها على (فَاعِل) وهم يريدون (فَعِيل)، والدليل على ذلك تكسير (شَاعِر) على (شُعَرَاء: فُعَلَاء) وهو القياس في تكسير (فَعِيل)، فدل هذا على استغنائهم بِفَاعِل عن فَعِيل في فَعُلَ[1]؛ قال ابن جني: "ومما عدوه شاذًّا ما ذكروه من فَعُلَ فهو فَاعِل، نحو طَهُرَ فهو طَاهِر، وشَعُرَ فهو شَاعِر، وحَمُضَ فهو حَامِض...، واعلم أن أكثر ذلك وعامّته إنما هو لغات تداخلت فتركبت...، هكذا ينبغي أن يُعتقَد، وهو أشبه بحكمة العرب"[2]، وقال أبو حيان: "وقالوا حَمُضَ ومَثُلَ وطَهُرَ وفَضُلَ بضم العين وفتحها وجاء اسم الفاعل منها على فَاعِل فهو من تداخل اللغتين"[3].

إذًا فإن علاقة اسم الفاعل بفَعُلَ مبنية على وجه من السماع؛ رُوعِي فيه معنى (فَعِيل) لأنه الوصف القياسي لفَعُلَ.

---

(١) انظر الخصائص، ١/ ٣٨٢.

(٢) الخصائص، ١/ ٣٧٦.

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢/ ٥١١.

٢. التقارب في المعنى:

فقد عقد سيبويه في كتابه أبوابًا حافلة بالأمثلة التي تتضح من خلالها العلاقات المتداخلة بين أوصاف أبنية الثلاثي اللازم لتقارب المعنى[١]؛ ومن ذلك دخول الوصف (أَفْعَل) على (فَعِل) الوصف القياسي في باب (فَعِلَ يَفْعَل)؛ قال سيبويه في باب ما جاء من الأدواء على مثال (وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا)، وهو (وَجِع) لتقارب المعاني: "وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال، لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: (فَزِعْتُ فَزَعًا) وهو (فَزِعٌ) ...، و (وَجِرَ وَجَرًا) وهو (وَجِرٌ)، وقالوا: (أَوْجَرُ) فأدخلوا (أَفْعَل) ههنا على (فَعِل) لأن (فَعِلًا) و(أَفْعَل) قد يجتمعان، كما يجتمع (فَعْلَانُ) و(فَعِلٌ)، وذلك قولك: (شَعِثٌ) و(أَشْعَثُ)، و(حَدِبٌ) و(أَحْدَبٌ)، و(جَرِبٌ) و(أَجْرَبُ)، وهما في المعنى نحوٌ من الوجع"[٢].

ومنه دخول (فَعِيل) على (فَاعِل) في باب (فَعَلَ يَفْعُل) اللازم؛ قال سيبويه: " "وقالوا: نَبَهَ يَنبُه وهو نَابِه، وهي النباهة، كما قالوا: نَضَرَ يَنْضُرُ

(١) انظر: الكتاب، ٤/ ١٣١-١٤٧، الأصول في النحو، ٣/ ٩٣-١٠١، ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٠٩-٥١١.

(٢) الكتاب، ٤/ ١٣١-١٣٢.

وجهُه، وهو نَاضِر، وهي النَّضَارة، وقالوا: نَبِيهٌ، كما قالوا: نَضِيرٌ، جعلوه بمنزلة ما هو مثله في المعنى، وهو شَرِيفٌ"[١].

ومنه أيضًا دخول (فَعْلَان) على (فَاعِل) في باب (فَعِلَ يَفْعَل)؛ حيث يقال: جَاعَ يَجُوع فهو جَائِعٌ

على القياس، وأدخلوا جَوْعَان لأن معناه غَرْثَان، وأكثر ما يبنى من الأسماء في هذا المعنى على (فَعْلَان)[٢].

ودخل (أَفْعَلُ) على (فَعِيل) الوصف القياسي لما دل على لون في باب (فَعُلَ يَفْعُل)؛ "وقالوا: (أَشْنَع)، فأدخلوا (أَفْعَل) في هذا إذ كان خصلة فيه كاللون، وقالوا: (شَنِيع) كما قالوا (خَصِيفٌ) فأدخلوه على أَفْعَل"[٣].

ودخولها أيضًا على (فَعِل) مما دل على الهيجان في باب (فَعِلَ يَفْعَل)؛ نحو: حَمِسَ يَحْمَسُ حَمَسًا وهو حَمِسٌ، وذلك حين يهيج ويغضب، وقالوا: أَحْمَسُ كما قالوا: أَوْجَرُ، وصار أَفْعَل بمنزلة فَعْلَان وغَضْبَان[٤].

***

(١) الكتاب، ٤/ ١٤٥.

(٢) انظر: الكتاب، ٤/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) الكتاب، ٤/ ١٤٢.

(٤) انظر: الكتاب، ٤/ ١٣٣.

٣. المبالغة في المعنى:

ومنه دخول (فُعَال) على (فَعِيل) في باب (فَعُلَ يَفْعُل)؛ بقصد التكثير والمبالغة في المعنى، قال سيبويه: "وقالوا: (شَجُعَ شَجَاعَةً) وهو (شُجَاعٌ)، وقالوا: (شَجِيعٌ)، و(فُعَالٌ) أخو (فَعِيل)"(١) وفصّل ابن جني ذلك بقوله: "ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله، وذلك فُعَال في معنى فَعِيل؛ نحو طُوَال، فهو أبلغ معنى من طَوِيل، وعُرَاض؛ فإنه أبلغ معنى من عَرِيض، وكذلك خُفَاف وخَفِيف، ...، فَفُعَال –لعمري– وإن كانت أخت فَعِيل في باب الصفة، فإن فَعِيلًا أخص بالباب من فُعَال؛ ألا تراه أشد انقيادًا منه؛ تقول، جَمِيل ولا تقول: جُمَال، ...، فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة، عُدِلت إلى فُعَال"(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

***

(١) الكتاب، ٤/ ١٤٣.

(٢) الخصائص، ٣/ ٢٧٠-٢٧١.

٤. التفريق بين (فَعُلَ) و(فَعِلَ) اللازمين في بعض المعاني:

نجد أن (فَعِيل) هو الوصف القياسي في باب (فَعِلَ يَفْعَل) الدال على الزينة الباطنة أو الأدواء الباطنة (الجسمية أو الخُلْقِيَّة)، وما يشابهها مما دل على حُزن أو غمٍّ، وما يضادّها مما دل على سرور، ولَمَّا كان (فَعِيل) هو الوصف القياسي أيضًا في باب (فَعُلَ يَفْعُل) المتمكن في باب اللازم؛ أدخلت العرب الوصف (فَعِل) في باب (فَعِلَ يَفْعَل) -الدال على المعاني السابقة- على (فَعِيل)، حذفوا ياء (فَعِيل) فخففوه على (فَعِل)، وبنوا عليه كل ما أخذ من (فَعِلَ) اللازم في تلك المعاني، فقالوا: وَجِعَ يَوْجَع فهو وَجِعٌ، وتَعِبٌ، وضَجِرٌ، ومَرِحٌ، وقَلِقٌ، وفَرِحٌ، وفَطِنٌ، ولَبِقٌ؛ وتركوا (فَعِيل) لوصف ما أخذ من (فَعُلَ يَفْعُل)، ومع هذا فقد أبقوا بعض الألفاظ في باب (فَعِلَ يَفْعَل) على الوصف (فَعِيل) للدلالة على أنه الأصل في باب (فَعِلَ)، نحو: مَرِضَ يَمْرَضُ فهو مَرِيضٌ، وسَقِيمٌ، وسَلِيمٌ، وهي ألفاظ لا يقاس عليها مع كونها على الأصالة[١].

ومن الملاحظ أيضًا أن (فَعِل) قد يدخل على (فَعِيل) في باب (فَعُلَ يَفْعُلُ)، فيقال: خَشِن، وسَمِج، وقد يخفف (فَعِل) بحذف كسرة العين فيصير (فَعْل)، فيقال: ضَخْم، وفَخْم، وصَعْب، وسَمْج، وقد تبدل كسرة

(١) انظر: جامع الدروس العربية، ١/ ١٣٣-١٣٤-١٣٥.

عينه فتحة، فيصير (فَعَل)، فيقال: بَطَل وحَسَن، أو يتعرض لزيادة ألف المد بعد عينه، فيصير (فَعَال)، فيقال: جَبَان، وحَصَان، ورَزَان.

ويدل هذا التداخل بين أوصاف الفعل اللازم على تأثير التنوع اللهجي في التنوع البنيوي، للمشتقات الوصفية من الفعل اللازم، وأن هذه العلاقات المتداخلة لا يصح حملها على الشذوذ؛ بل هي لغات تركَّبت، على الوجه الذي وضحه ابن جني بقوله: "ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة"[١]، ولا يحمله على الشذوذ إلا من ضعف نظره، وخف فهمه لظاهر اللغة كما ذكر[٢].

***

(١) الخصائص، ١/ ٣٨٢.

(٢) انظر: الخصائص، ١/ ٣٧٥.

المطلب الثاني: صياغة المشتقات الوصفية من الفعل الثلاثي اللازم بين القلة والكثرة:

من الملاحظ غَلَبة أبنية الصفة المشبهة في أبواب الفعل الثلاثي اللازم، وقد يُرَدُّ هذا لدلالتها على الثبوت واللزوم؛ لكون صياغتها غالبة في بابي (فَعِلَ يَفْعَل)، الدال على الصفات الباطنية من الأدواء، والزينة، والألوان، و(فَعُلَ يَفْعُل)، الدال على الصفات الفطرية، فمعنى الثبوت واللزوم الذي تؤديه الصفة المشبهة يناسب هذه المعاني في الفعل اللازم.

أما بالنسبة لاسم المفعول فعلاقته بالفعل اللازم محدودة في حالات؛ وهي الظرف، والمصدر، والجار والمجرور، ويمكن تفسير العلاقة المحدودة بينهما بالدلالة الصرفية لاسم المفعول؛ فهو صفة تؤخذ من الفعل المبني للمفعول، للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها، على وجه الحدوث والتجدد، لا على وجه الثبوت واللزوم[(١)]، ومن هنا يرتبط اسم المفعول بالفعل المتعدي أكثر من ارتباطه باللازم؛ لأن الفعل اللازم -كما سبق- لا يبنى للمفعول إلا في نطاق ضيق مع تلك العناصر، التي لو لم تلحقه لفسد المعنى؛ إذ لو قيل افتراضًا: (قُعِدَ) و(الحُجرةُ مَقْعُودٌ)، لفسد المعنى، لافتقاد التركيب النحوي إلى حرف جر بعده يتمم معناه[(٢)].

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية، ١/ ١٢٩.

(٢) انظر: النحو الوافي، ٢/ ١٣٣.

أما أمثلة المبالغة؛ فيرى البصريون أنها مشتقات وصفية مسموعة، لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متصرف متعدٍّ، ويقلُّ أن تصاغ من مصدر الفعل اللازم، فعلاقتها بالمتعدي أوسع، وقد تردّ هذه القلة إلى أن صيغ المبالغة تحوَّل في الأصل عن اسم الفَاعِل، من الثلاثي المتعدي للمبالغة فيه(١)، وإن صيغت من اللازم أصبحت تدل على أن الوصف صار كالطبيعة والغريزة في الموصوف، فتكون حينئذٍ أقرب للصفة المشبهة في الدلالة الصرفية، فالأصل أن تكون على (فَعِيل)؛ لغلبته فيما صار له كالطبيعة(٢) لكثرة الملابسة، ولكن أكثر مجيئها في اللازم على (فَعَّال)، ومما ورد من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ● هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١٠، ١١]، مِن حَلَفَ يَحْلِفُ بالله، ومَشَى يَمْشِي بالنميمة؛ فهو من باب (فَعَلَ يَفْعِل) اللازم، إذ أصبح من كثرة مداومته للحلف ومشيه بالنميمة كأنه مطبوع عليهما، وقولهم: فلانٌ بَسَّامُ الثَّغْرِ، ضَحَّاكُ السِّنِّ، ومنه كذلك قول الشاعر:

وَإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُوبُنِي وَحَسْبُكَ أَنَّ اللهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الغِنَى إِذَا كَانَتِ العَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الفَقْرِ(٣).

---

(١) انظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني، ٢/ ٤٤٨.

(٢) انظر: همع الهوامع، ٣/ ٥٩.

(٣) البيتان للمعذل بن غيلان في معاهد التنصيص، شرح شواهد التلخيص، العباسي، ١/ ١٢٨، وانظر: النحو الوافي، ٣/ ٢٠٣-٢٠٤، والشاهد فيهما: (صَبَّار، نَظَّار)، إذ بُنِيَ (فَعَّال) للمبالغة من الثلاثي اللازم.

ولكن الواقع اللغوي يفرض كثرة اشتقاق (فَعَّال) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم، للحاجة الشديدة إليه في الاستعمال اللغوي[١]؛ لذا أيَّد عباس حسن ذلك، إذ قال: "وهو رأي حسن"[٢]، وإذا كثر استعمال الشيء في معنى جاز القياس عليه.

وقد ورد ما يؤيد استعمال بعض أمثلة المبالغة من اللازم على غير (فَعَّال)؛ إذ يُصرف (فَاعِل) إلى (فِعِّيل)، و(مِفْعِيل)، و(مِفْعَال)، و(فَعُول)؛ فيقال: فِسِّيق، رجلٌ سِكِّيرٌ؛ كثير السُّكْرِ، وخِمِّيرٌ؛ كثيرُ الشُّربِ للخَمرِ، وفِخِّيرٌ؛ كثيرُ الفَخْرِ، وسِكِّيتٌ؛ دائمُ السُّكُوتِ، وضِلِّيلٌ، ورجلٌ مِضْحَاكٌ؛ إذا كان مُدِيمًا للضَّحِك، ورجلٌ عَبُوسٌ، وضَحُوكٌ، وبَشُوشٌ[٣].

وهذه الأمثلة جميعها تؤيد جواز اشتقاق أمثلة المبالغة من أبنية الفعل اللازم، وأن الأمر ليس مقتصرًا على بناء (فَعَّال) وحده، فقد شاركه في

---

(١) وقد نص مجمع اللغة العربية بالقاهرة على جواز صياغة (فَعَّال) للمبالغة، من الفعل الثلاثي اللازم، للحاجة إليه، واستقرأ المجمع (٨٩) لفظًا، صاغتها العرب من الفعل اللازم، على وزن (فَعَّال) للمبالغة؛ انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطبعة الأميرية، بولاق، صفر، ١٣٥٤هـ- مايو، ١٩٣٥م، ٢/ ٥٥-٦٢.

(٢) النحو الوافي، ٣/ ٢٠٣.

(٣) انظر: الكتاب، ٤/ ١١٤، أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٣٣٠، دقائق التصريف، ٨٩-٩١، النحو الوافي، ٣/ ٢٠٣.

الاستعمال (فِعِّيل)، و(مِفْعِيل)، و(مِفْعَال)، و(فَعُول)، فمجيئها للمبالغة من الثلاثي اللازم سائغ متقبل.

وأما أَفْعَل التفضيل فعلاقته قوية بالثلاثي اللازم من باب (فَعُلَ)؛ أي فيما دل على الطبائع والسجايا الفطرية، نحو: كَرُمَ زيدٌ يَكْرُمُ وهو أَكْرَمُ من خالد، وحَسُنَ يَحْسُن، وفي المقابل فإن له علاقة غير مباشرة بالثلاثي اللازم من باب (فَعِلَ)، إن دلّ دلالة حسية على لون (خَضِرَ)؛ أو عيب ظاهر (عَمِيَ)، أو حلية ظاهرة (كَحِلَ)، فالوصف منها (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلَاء)، إذ يوقع بناء (أَفْعَل) التفضيل مباشرةً منها في الالتباس[1]، لكون القياس في الوصف من (فَعِلَ) في هذه الدلالات الصرفية مبنيًّا على (أَفْعَل)؛ فتكون الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل[2]، ولعل هذا هو المقصد من منعها التفضيل على (أَفْعَلَ) بصورة مباشرة، ولابن هشام حجة في منع المفاضلة مباشرةً من فَعِلَ اللازم في هذه الدلالات؛ فهو يرى تقدير الزيادة في هذه الأفعال وإن كانت ثلاثية مجردة في الظاهر، وهذا يعارض شرطًا من شروط البناء على أَفْعَل التفضيل، وهو بناؤها من فعل ثلاثي مجرد لفظًا وتقديرًا؛ إذ يقول: "ولا من نحو هَيِفَ، وغَيِدَ، وحَوِلَ، وسَوِدَ، وعَوِرَ، وحَمِرَ، وعَمِيَ، وعَرِجَ، لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ؛ لكنها مزيدة في التقدير، إذ أصل حَوِلَ:

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي ٣/ ٥١٤.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، ٩١.

احْوَلَّ، وعَوِرَ: اعْوَرَّ، وغَيِدَ: اغْيَدَّ، والدليل على ذلك أن عيناها لم تقلب ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عيناها ساكن في التقدير؛ لوجب فيها القلب المذكور"[(١)]، وللمفاضلة فيها ينبغي تدخّل لفظ من بناء (فَعُلَ)، والاستعانة به في التوصل إلى معنى المفاضلة في (فَعِلَ)، مما دل على الألوان والعيوب والحلى –مثل أَجْمَل وأَكْبَر وَأَفْضَل وأَكْثَر– نحو: السَّهلُ أَجْمَلُ خُضْرَةً من الجَبلِ، وزيدٌ أَكْثَرُ عمًى من عَمْرٍو.

أما إن قصد بها الدلالة المعنوية المرتبطة بالأمور الباطنة؛ فيمكن حينئذٍ أن يفضل منها مباشرة على (أَفْعَل)، نحو: فلان أَبْلَدُ من فلان، ، وأجْهَلُ منه، وأحْمَقُ منه، وأَرْعَنُ، قال الأستراباذي: "لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة، لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: (افْعَلَّ)، و(افْعَالَّ)، كابْيَضَّ، واسْوَدَّ، واحْمَارَّ، واصْفَارَّ، فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها"[(٢)]. وقال أيضًا: "وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالًا فيه من غيره، كاحْوَلَّ واعْوَرَّ، فإنهما أكثر استعمالًا من حَوِلَ وعَوِرَ"[(٣)].

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ٣٧٩.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٣/ ٥١٤.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، ٣/ ٥١٤.

الخاتمة:

من النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة:

١. تأكيد التوافق بين الأبنية الصرفية المتنوعة للفعل اللازم ومفهومه النحوي، وطبيعة عمله في الجملة.

٢. يختص (فَعُلَ) ومضارعه (يَفْعُلُ) من الناحية الصوتية بتوافق حركة عينيهما، ومن الناحية الصرفية بأن (فَعُلَ يَفْعُلُ) أصل متمكن في باب اللازم؛ ووقف على أفعال السجايا وما شابهها؛ ولهذا هو أقيس من (فَعَلَ يَفْعِلُ) و(فَعِلَ يَفْعَلُ) في اللازم منهما.

٣. أسهم إدخال بعض اللواصق التصريفية على بنية الفعل الأساسية في تعدد أبنية اللازم من الثلاثي غير المجرد، وتنوع دلالاتها الصرفية، والتمييز بين البنية الأساسية في الدلالة العامة.

٤. المطاوعة معنى دلاليٌّ تختص فيها بعض أبنية اللازم بإحداث تحولات داخلية على مستوى الوظيفة النحوية؛ بتحويل المفعول به إلى الفاعل.

٥. التأكيد على ما أشار إليه عدد من العلماء؛ من أصالة بناء (انْفَعَلَ) في معنى المطاوعة، ودخول بناء (افْتَعَلَ) عليه في هذا المعنى، لأن الأكثر فيه التعدي؛ لذا قلَّ استعمال (افْتَعَلَ) اللازم للمطاوعة.

٦. نصَّ العلماء على أنه ليس كل فعل لازم صالحًا لأن يبنى منه (انْفَعَلَ) للمطاوعة، وأن المطاوعة لا تصح إلا إذا كان الفعل علاجيًّا.

٧. قد تخالف بعض الأفعال حلقية الفاء أو العين شرط اعتبار (فَعِيل) الوصف قيدًا للزوم (فَعَلَ).

٨. مجاورة النون للفاء في بناء (انْفَعَلَ) أكسبته خصوصية على المستوى الصوتي؛ بالدلالة على الضعف والوهن، وهي مرتبطة بدلالته الصرفية على المطاوعة، التي يضعف بها أثر الفعل المطاوَع، بوضعه في بناء (انْفَعَلَ).

٩. تضعيف العين أقوى وأقعد في دلالة بعض أبنية الفعل اللازم على المبالغة من تضعيف اللام، على الرغم من اشتراكهما صوتيًّا في صفة الجهر.

١٠. قصور الفعل اللازم عن الوصول إلى المفعول به جعل بناءه للمفعول أمرًا مقيدًا بحالات خاصة؛ وهي الظرف، والجار والمجرور، والمصدر، في نطاقات محدودة أيضًا.

١١. ظهرت خصوصية الفعل اللازم في منعه من البناء للمفعول من ناحية تمسكه بالفاعل، وهذه مزية للمحافظة على صحة المعنى النحوي، وسلامة تركيبه.

١٢. العلاقة بين أبنية المشتقات الوصفية من الفعل اللازم في أبواب الثلاثي المجرد تقوم غالبًا على التداخل والتركُّب، وهو نتاج ما سمعه العربي من العربي، أو التقارب في المعاني، أو المبالغة فيها، أو لإرادة التفريق في بعض المعاني بين أبواب الثلاثي المجرد اللازم.

المصادر والمراجع:

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة، خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف — الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت- لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

- البيان في شرح اللمع لابن جني، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت: ٥٣٩هـ)، تحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبَّان الشافعي، (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- دروس في علم الصرف، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، ١٤١٧هـ.
- دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- الشافية في علم التصريف، جمال الدين، عثمان بن عمر الدويني، المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني، المعروف بابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، قديمي كتب خانة، د.ط، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت:٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلي، (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (ت: ٣٢٥هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الكناش في النحو والتصريف، أبو الفداء، إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي للنشر، عمَّان، د.ط، ١٩٨٨م.
- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطبعة الأميرية، بولاق، صفر، ١٣٥٤هـ- مايو، ١٩٣٥م.
- معاهد التنصيص، شرح شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (ت: ٩٦٣هـ)، المطبعة البهية، ١٣١٦هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، الكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ط، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت- لبنان، د.ط، د.ن.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١ ١٩٩٦م.
- المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني)، عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- النحو العربي، محمود محمود السيد الدريني، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، آوند دانش للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

***